ما اورده على قوله التلويح اذ الدلالة حاصلة بالقرينة من انه لا مانع
من تقدم الاسباب دلالة شيء على شيء فحصول اصل الدلالة من غير
تعيين لا ينافي كونه التعيين ايضا بسبب اصل الدلالة فلا بد من توجيه
كلامه حتى لا يرد عليه ما ذكر فاقول مراده ان معنى كلام التلويح ان
تعيين المجاز ليس موقوفا عليه لتحصيل اصل الدلالة فان اصل الدلالة
اعم وكذا المراد بقوله فهو لتحصيل نوع من الدلالة انه موقوف عليه لتحصيل
نوع من الدلالة وكذا الحال في قوله بخلاف تعيين الحقيقة فانه لتحصيل
اصل الدلالة وعلى هذا يكون لتحصيل الدلالة المعتبرة فظهر فهم
البعض منه ان هذا معنى الوضع الحقيقي منشاء هذا يحتمل امرين احدهما
انه لما رأى ان الدلالة لم تجئ الا بزيد ون العلاقة توهم ان اعتبار
العلاقة يقتضي الوضع الحقيقي وثانيهما انه لما رأى انهم قالوا لا بد
في المجاز من اعتبار العلاقة توهم انهم اريدوا بالعلاقة الوضع
الحقيقي لان الوضع علاقة بين الموضوع والموضوع له وكلا منهما تكلف
بل تعسف قيل دلالة المجاز ليست بالقرينة بل هو دال على معناه بلا قرينة
والمبني على القرينة انما هو العلم بعدم كون اللفظ الحقيقي مرادا اقول ما ذكر
من ان المبني انما هو القرينة لما لم تكن منشاء الدلالة على المعنى المجازي
فهو القرينة المعينة وكل من القرينتين مما لا بد منه في المجاز وان كان الماء

في تعريفه هو القرينة المانعة فقط قوله ولا يبعد كل البعد ان يوفق
بين كلاميه بوقوعهما في العلمين وحاصله ان مخالفة كلاميه في العلمين
لمخالفة اصطلاح العلمين فان التعيين في المجاز في اصطلاح
الاصول وضع وفي اصطلاح البيان ليس بوضع ذكر العلامة
التفتازاني في شرح التلخيص ان المجاز موضوع بالوضع النوعي
عند الاصوليين قال بعض اصحاب حواشي شرح التلخيص
موضوع اذا اعتبر في الوضع قيد بنوعي فلا وضع للمجاز واما اذا
لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعي لثبوت قاعدة من الواضع
دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة المانعة
عن ارادة ذلك المعنى متعين لما عين له ذلك المعنى مطلقا مخصوصا دالا
عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت
من الواضع لكانت دلالته وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها والوضع
النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر وكون اللفظ
حقيقة بالوضع النوعي المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة
على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى
مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن
فاعل فهو للذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح